معلومات البحث
أستلم: 01-03-2019
المراجعة: 01-04-2019
النشر: 01-05-2019

أثر الحد الأدنى للأجور على الاستثمار في الأردن

أيمن أحمد الخطيب

دكتوراه اقتصاد الاعمال، وزارة الصناعة والتجارة والتموين، عمان، الأردن: Ayman.ktb@hotmail.com

نهيل إسماعيل سقف الحيط

أستاذ مشارك، قسم اقتصاد الأعمال، كلية الأعمال، الجامعة الأردنية، الأردن: nahil.saqfalhait@ju.edu.jo

Printed ISSN: 2314-7113

Online ISSN: 5809-2289

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الحد الأدنى للأجور على الاستثمار وانعكاساته على تكاليف الانتاج (تكاليف عنصر العمل) وعلى إنتاجية العامل في الأردن. وفي ضوء النتائج التي توصلت لها الدراسة، فإن زيادة الحد الأدنى للأجور لا يؤثر على حجم الاستثمار في الأردن، وأن حجم الاستثمار يتحدد نتيجة مجموعة من العوامل ليس الحد الأدنى للأجور واحداً منها، وبالتالي فإن زيادة مستوى الحد الأدنى للأجور الحالي إلى مستويات أعلى مما هو عليه، من الممكن أن يحقق العديد من المزايا والتي من أهمها حماية العمالة المحلية من منافسة العمالة الوافدة، خاصة العمالة غير المرخصة في بعض المهن، والتي تقبل بأجور متدنية، وأن رفع الحد الأدنى للأجور يمثل خطوة لإصلاح سوق العمل لدى الأردنيين دون أن يؤثر سلبياً على الاستثمار، وزيادة إقبالهم على مهن غير مرغوبة.

وخلصت الدراسة إلى بعض التوصيات منها إعادة النظر الفعلي في الحد الأدنى للأجور لطالما قيمة الحد الأدنى للأجور قليلة بالنسبة إلى متوسط الأجور السائدة في كافة القطاعات الاقتصادية، وكونها تحقق العديد من المزايا والتي من أهمها

الزيادة في الإنتاج، وينتج عنها زيادة في الدخل، وبالتالي يرفع مستوى الطلب الكلي، وهذا يشجع على زيادة الإنتاج، وزيادة النمو الاقتصادي مما ينعكس بشكل إيجابي على الاستثمار.

كلمات مفتاحية: الحد الأدنى للأجور، الاستثمار، السلاسل الزمنية المقطعية.

ABSTRACT

The study examines empirically the relationship between the Minimum Wage and Investment in Jordan, using annual panel data during the period 1999-2016, to analyze the effect of the minimum wage on Investments.

the study reveals that minimum wage and increasing the minimum wage does not affect the levels of Investment, and The study also found that imposing did not adversely affect investment and raising it could result in some advantages such as protecting the locals from competing with foreign workers, especially illegal workers who accept low wages.

The study concludes that the current minimum wage is relatively low in Jordan, Thus, raising the minimum wage represents a step toward reforming the Jordanian labor market and increasing their demand for unwanted jobs.

Keywords: Minimum Wage, Investment, Panel Data.

1- المقدمة:

أن تدخل الدولة لفرض الحد الأدنى للأجور وزيادته عبر الزمن قد يُحدِث انعكاسات سلبية على تنافسية الاقتصاد، والاستثمار، مما يشكل عائقاً وتخوفاً من استمرارية تزايد مشكلة البطالة وتفاقمها، ولكن ترك سوق العمل يعمل وحده عن طريق العرض والطلب لن يحقق هذا التوازن، بل سيؤدي إلى خلل يصب في مصلحة أصحاب العمل والمستثمرين على حساب العمال، إذ يضطر العامل أن يقبل بالحصول على أجر أقل بكثير من إنتاجه، مما يسبب استمرار تدهور أحواله الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم انخفاض قدراته الإنتاجية بشكل خاص، والقدرة الإنتاجية للدولة بشكل عام (Ehrengerg & smith, 2012). بالتالي فأن ما يتركه فرض الحد الأدنى للأجور من تخفيض للقدرة التنافسية في القطاعات الاقتصادية في الأردن سينعكس سلباً على الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية بالإضافة إلى أن ارتفاع التكاليف عنصر العمل قد يكون عامل سلبي في جذب الاستثمارات.

1-1 مشكلة الدراسة:

إن عملية تحديد الحد الأدنى للأجور تقوم على أساس ما يحتاجه العامل لتلبية احتياجاته الأساسية والضرورية من: غذاء، ومسكن، وملبس، بالإضافة إلى الجهد المبذول ونوعيته وطبيعة العمل والخبرة العملية، والقدرة الاقتصادية للمؤسسة على دفع الأجور (منظمة العمل الدولية، 2014). أي أن حماية العمال ذوي المهارات المنخفضة من الفقر والاستغلال، بالإضافة إلى تحديد دخل مناسب يكفيهم لسد احتياجاتهم المعيشية الأساسية، وزيادة النمو الاقتصادي من خلال تحفيز وتشجيع العمال، وزيادة مساهمتهم الاقتصادية من خلال العمل، ومع تدخل الدولة لفرض الحد الأدنى للأجور وزيادته عبر الزمن قد يُحدِث انعكاسات سلبية على الإنتاج والعمالة والنمو الاقتصادي والاستثمار مالم ينعكس على الإنتاجية. ومن هنا، تتمثل مشكلة هذه الدراسة في الإجابة على السؤال التالي:

ما هو أثر الحد الأدنى للأجور على الاستثمار في الأردن؟

1-2 اهمية الدراسة:

يمثل الاستثمار النشاط الاقتصادي الأساسي، في أي دولة، ومفتاح التنمية الاقتصادية لدول العالم المختلفة وخاصة الدول النامية فهي تفتقر إلى رأس المال بسبب ضعف مدخراتها الوطنية الناتجة عن ضعف الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار. ومن هنا برزت أهمية الدراسة فيما إذا كان هناك أثر للحد الأدنى للأجور على الاستثمار في الأردن، ومعرفة فيما إذا كان يشكل محدداً من محدداته أم لا.

1-3 اهداف الدراسة:

يُظهر صاحب العمل والمستثمر تخوفه من أثر تحديد الحد الأدنى للأجور على زيادة تكاليف إنتاجه، أما بالنسبة للعامل فيرى بأن الحد الأدنى للأجور منخفض، ودون المستوى الذي يحقق احتياجاته الأساسية. لذا تبنت الحكومة الاردنية عملية تحديد الحد الادنى للأجور وتعديله من فترة لأخرى، للحد من الفقر في الدرجة الأولى، ورفع مستوى المعيشة للعامل، مع الأخذ بالاعتبار العبء الذي سيترتب على المنتج والمستثمر من ذلك، ومن هنا تأتي هدف هذه الدراسة وهو قياس أثر الحد الأدنى للأجور على الاستثمار في الأردن.

1-4 منهجية الدراسة:

تستخدم هذه الدراسة الجانب القياسي الخاص لبيان أثر الحد الأدنى للأجور على الاستثمار في الاردن، وذلك باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) للفترة الزمنية (1999-2016) وبالاعتماد على المسوحات والتقارير السنوية (مسح الاستخدام ومسح العمالة والبطالة والنشرات والتقارير والكتب الإحصائية للبنك المركزي والكتب الاحصائية السنوية)، وتشمل القطاعات (القطاع الصناعي، والقطاع الزراعي، وقطاع الانشاءات، وقطاع الخدمات)، وذلك لاختبار الفرضية التالية: لا يوجد أثر معنوية للحد الأدنى للأجور على الاستثمار في الأردن.

وسيتم تقدير أثر الحد الأدنى للأجور على حجم الاستثمار في القطاعات بتقدير الدالة على النحو التالي :

$$Inv_{it} = \beta_0 + \beta_1 MW_{it} + \beta_2 RGDP_{it} + \beta_3 Ir_t + E \qquad (1)$$

حيث أن i :ترمز إلى القطاعات وتأخذ القيم i=1,2, ...4

t ترمز إلى السنوات وتأخذ القيمt=1,2, ... 18

E الخطأ العشوائي.

وفيما يلي تعريف لمتغيرات الدراسة:

المتغير التابع: الاستثمار(Inv)

وهو حجم الاستثمار في كل قطاع، ويقاس من خلال نسبة التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي بالمليون دينار في كل قطاع إلى الناتج المحلي الإجمالي بالمليون دينار .

المتغير المستقل: الحد الأدنى للأجور(MW)

هو الحد الأدنى للأجور النسبي، والذي يمثل (Kaitz Index) والذي تم تطبيقه في معظم الدراسات السابقة نسبة إلى العالم كاتز (Kaitz, 1970) ويقاس من خلال الحد الأدنى للأجور المطبق بشكل فعلي إلى متوسط الأجور في كل القطاع.

المتغيرات الضابطة:

الناتج المحلي الإجمالي في كل قطاع :(RGDP) هو عامل رئيسي يؤثر على الاستثمارات الخارجية، ويقاس من خلال نسبة الناتج المحلي في كل قطاع إلى الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق الجاري .

سعر الفائدة :(Ir) هو عامل أساسي يؤثر على الاستثمار المحلي الخاص، ويقاس باسعار الفائدة على القروض.

2 الإطار النظري والدراسات السابقة

2-1 الإطار النظري

تعد سياسة الحد الأدنى للأجور من السياسات التي تتبعها الكثير من الدول من أجل تحقيق حد أدنى من الدخل يضمن تلبية الاحتياجات الأساسية والضرورية من غذاء ومسكن وملبس، وبالرغم من الإجماع على أهميتها من النواحي الاجتماعية المعيشية، إلا أنه لا يزال هناك جدل نظري وبحثي حول أثرها الاقتصادي، أما تطبيقها الفعلي يتفاوت بشكل كبير بين هذه الدول خاصة لدى الدول النامية؛ فمنهم ما يفسره بارتفاع تكاليف تطبيق الحد الأدنى للأجور بالنسبة لصاحب العمل مقارنة بعوائد تطبيقها.

ويعريف الحد الادنى للأجور بأنه قيام الحكومة بالتدخل المباشر لحصول العامل على أجره وتغطية احتياجاته واحتياجات عائلته، من مأكل، وملبس، ومسكن، ومشرب (الاتفاقيات العربية لمنظمة العمل العربية، 1983).

وعرف قانون العمل الأردني الحد الأدنى للأجور بأنه الحد الأدنى من الأجر الذي يتقاضاه العامل مقابل عمله نقداً او عيناً ويضاف إليه سائر الاستحقاقات الأخرى أيا كان نوعها بإستثناء الأجور المستحقة عن العمل الإضافي (قانون العمل الاردني، 1996).

كما يعُرف بأنه الحد الأدنى الذي يتقاضاه معظم المشتغلين في دولة ما، بحيث يكفل تأمين الاحتياجات الدنيا للمشتغل ولأسرته في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة (ILO, 2006).

وقد تضاربت آراء الاقتصاديين حول أثر تطبيق سياسة الحد الأدنى للأجور، وانقسمت بين مؤيد ومعارض من حيث تأثير هذه السياسية على كل من التقليل من حدة الفقر، وقدرة أصحاب العمل على دفع الأجور، و تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية ومنها الاستثمار. فترى الدراسات التي تتبنى نموذج العرض والطلب والذي يفترض وجود منافسة تامة، أن زيادة الحد الأدنى للأجور يقع فوق مستوى التوازن السوقي فيعمل على تقليص عدد الوظائف المتوفرة في السوق، وهذا يدفع صاحب العمل إلى تقليص عدد العمال من أجل التعويض عن الخسارة التي تنجم عن ارتفاع التكاليف التي يسببها ارتفاع الأجور، أو أن يتم

تقليل الأرباح على صاحب العمل (مكتب العمل الدولي، 2012)، بالمقابل هناك من يحاجج أن هذه الزيادة في التكاليف يمكن تعويضها من خلال زيادة إنتاجية العمال، وهذا يؤدي إلى تحسين قدرتهم الاستهلاكية، وبالتالي رفع مستوى الطلب الكلي، وهذا ينعكس على شكل زيادة في مستوى التوظيف (فلاح، 2014) والاستثمار.

وفيما يلي تحليل الآثار المترتبة على فرض الحد الأدنى للأجور بشكل مبسط، بحيث يتم تحديد الآثار المترتبة على فرض الحد الأدنى للأجور من خلال الشكل رقم (1)، إذ يُفترض أن السوق هو سوق تنافسي، وأن تشريع الحد الأدنى للأجور سيشمل جميع العمال (المهرة وغير المهرة) في سوق العمل.

الشكل رقم (1)

التوازن في سوق العمل قبل وبعد فرض الحد الادنى للأجور

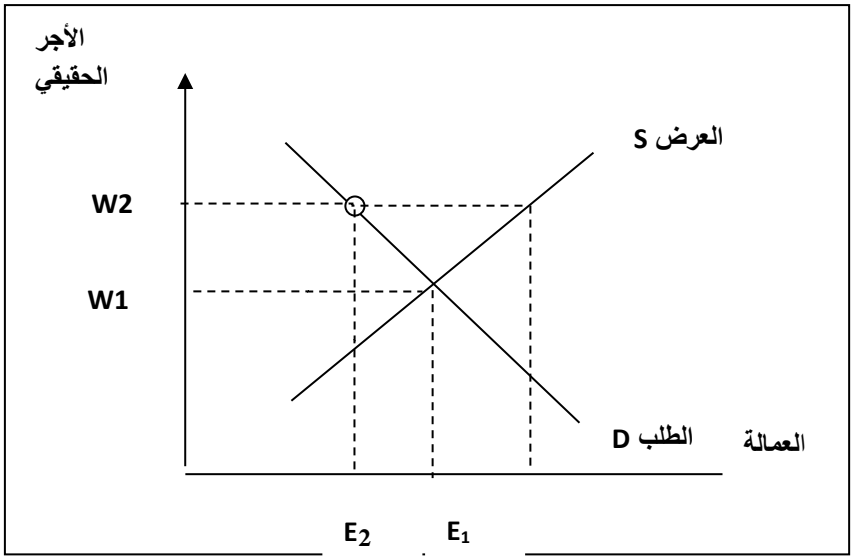

المصدر: (Ehrengerg and smith, 2012, 111)

نلاحظ من خلال الشكل رقم (1) أنه عند تقاطع منحنى العرض والطلب للعمالة يتحدد مستوى التشغيل عند (E_1)، والأجر التوازني هو (W_1)، وذلك قبل فرض حد أدنى للأجور. فإذا قامت الحكومة في بلد ما وفرضت حد أدنى للأجور يساوي (W_2)، وهو أعلى من مستوى الأجر التوازني، فهذا سيعمل على رفع مستوى الأجر، ووفقاً للنظرية الاقتصادية فإن

مستوى التشغيل سينخفض إلى (E_2)، بسبب ارتفاع الأجر، وبالتالي فإن الانخفاض في مستوى التشغيل نتيجة فرض الحد الأدنى للأجور، يُمثل في الفرق بين (E_1-E_2)، وبهذا تزداد أعداد العاطلين عن العمل نتيجة فرض الحد الأدنى للأجور، وانخفاض القوة الشرائية مع مرور الوقت.

إن انخفاض مستوى التوظيف، سيجبر الحكومة على اتخاذ عدد من الإجراءات والسياسات التوسعية الكفيلة بتنشيط الاقتصاد الوطني وخفض معدلات البطالة، مثل زيادة الإنفاق الحكومي، وخفض الضرائب، وزيادة عرض النقد، إذ تؤثر هذه السياسات على تنشيط حركة الاقتصاد، وهذا يعمل على ارتفاع مستوى الأسعار، ومن ثم انخفاض الأجر الحقيقي من (W_2) إلى (W_1)، وبالتالي يزيد الطلب على العمال، وتستمر هذه السياسة إلى أن يعود السوق إلى حالة التوازن عند مستوى الأجر (W_1)، ومستوى التشغيل (E_1)، وبهذا فإن انخفاض مستوى التشغيل ناتج عن فرض الحد الأدنى للأجور في المدى القصير، إلا أن ذلك سيختفي في المدى الطويل، إذا ما اتبعت الحكومة سياسة توسعية تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار (Van Sapsford and Tzannatos, 1993) (our, 2008).

2-2 الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي بحثت في أثر الحد الأدنى للأجور، وتوصلت إلى أن هناك وجهتي نظر مختلفتين؛ فهناك من يؤيد ويؤكد إيجابية تطبيق وضع حد أدنى للأجور؛ لمدى تأثيرها الإيجابي على مستوى التشغيل، وهناك من يعارض إيجابية تأثيرها ويؤكد على سلبية الحد الأدنى للأجور. وفيما يلي عرض لأهم هذه الدراسات: دراسة (Liton et al, 2018)التي هدفت إلى قياس أثر زيادة الحد الأدنى للأجور على مستوى التوظيف في قطاع الملابس الجاهزة في بنغلادش، إذ خرجت هذه الدراسة بعدم تأثيرها السلبي على البطالة، بالتالي لم تؤثر سلبياً على الاستثمار. وفي دراسة (Obeng, 2015) التي هدفت إلى معرفة تأثير الحد الأدنى للأجور وقدرته التحفيزية على النمو الاقتصادي والاستثمار في غانا، للفترة (1984-2013)، باستخدام الانحدار الذاتي (ARDL)، ووجود علاقة بين الحد الأدنى للأجور والاستثمار، إذ تشير

نتائج تحليل الانحدار البسيط بأن الحد الادنى للأجور ذو تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل، وزيادة حجم الاستثمارات. وفي دراسة قام بها (Meer & West, 2013) هدفت إلى دراسة تأثير الحد الادنى للأجور على مستوى العمالة بالولايات المتحدة الامريكية، استخدمت بيانات مقطعية وخرجت بنتيجة أن الحد الأدنى للأجور يقلل فرص العمل المستحدثة والتي تحدث انخفاض في النشاط الاقتصادي واثرها عكسي على الاستثمار. أما في دراسة (Neumark & Wascher, 2013) هدفت إلى قياس أثر الحد الأدنى للأجور على عمالة المراهقين في الولايات المتحدة الامريكية باستخدام البيانات المقطعية للمملكة المتحدة، وتوصلت بأن زيادة الحد الأدنى للأجور تؤدي إلى تخفيض العمالة، مما يعكس ذلك على البطالة والنمو الاقتصادي وتقليل للاستثمار. كما أن دراسة Institute for (Government, 2010) الاستقصائية على المملكة المتحدة التي أجراها خبراء سياسيون حول السياسة الأكثر نجاحا خلال (30) سنة الماضية لتحقيق التوازن؛ وهي استهداف سياسة الحد الأدنى للأجور كأحدى السياسات التي ينتج عنها نمو اقتصادي وزيادة في الاستثمارات. أما بالنسبة إلى دراسة (ابوسل، 2006) هدفت إلى تقدير أثر الحد الأدنى للأجور على الاستثمارات في القطاع الصناعي في الأردن، باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) خلال الفترة (1994-2004)، وخرجت بنتيجة أن أثر الحد الادنى للأجور أثر سلبي منخفض على القطاع الصناعي بمجمله. أما دراسة (Stewart, 2004) بحثت في أثر فرض حد أدنى للأجور في بريطانيا، وقامت بإستخدام منهج الفروقات لتقدير الأثر في فترتين؛ فترة لا تشمل حد أدنى للأجور وفترة شملت الحد الأدنى للأجور، وخرجت بنتيجة تؤكد عدم وجود أي أثر سلبي على العمالة بل جميع الاثار إيجابية. وفي دراسة (طلافحة، 2004) هدفت لتحليل أثر الزيادة في الحد الأدنى للأجور على القطاع الصناعي لاقتراح الأجر الأردني الذي يتناسب مع ظروف سوق العمل الأردني من خلال تحليل تكاليف الإنتاج لبيان تكلفة عنصر العمل إلى التكاليف الكلية في القطاع الصناعي، وكانت النتيجة أن تكلفة عنصر العمل من التكلفة الكلية لأنشطة القطاع الصناعي منخفضة بشكل عام وأثرها على التكاليف الكلية كانت قليلة جدا، بالإضافة إلى أن أثر زيادة الحد الأدنى للأجور ايجابي على الدخل والانفاق والطلب الكلي، مما يزيد من النشاط الاقتصادي. كما قام

(Kardoosh, 2001) بدراسة بين فيها مجموعة من الآراء حول تجربة وضع حد أدنى للأجور في الأردن خلال فترة التسعينات في ظل التخلص من الفقر ورفع مستوى المعيشة، من خلال تحليل مجموعة من الآراء حول تجربة الأردن في فرض الحد الأدنى للأجور فكان رأي المؤيدون لهذه السياسة بانها طريقة جيدة لزيادة دخل العمال غير المهرة وزيادة الحد الأدنى للأجور، وهذا يزيد من القوة الشرائية، بالتالي يخلق طلب اضافي مؤدياً في ذلك إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي وزيادة للاستثمار. أما دراسة (Hatch,1998) فهدفت إلى تقييم تشريعات الحد الأدنى للأجور بسوق العمال غير المهرة في الولايات المتحدة الامريكية، إذ بينت هذه الدراسة أن أصحاب العمل سيطلبون عدد أقل من العمال بسبب احلال العمالة المهرة محل العمال غير المهرة، والتكاليف العالية للعمال غير المهرة وارتفاع أجورهم، وهذا يعمل على ارتفاع اسعار السلع والخدمات المنتجة، بالتالي تخفيض المنشاة انتاجها وتقليل الطلب على العمال غير المهرة، وهذا يعمل على زيادة العرض، بالتالي أثره سلبي على المتغيرات الاقتصادية ككل. وفي دراسة لغرفة التجارة الامريكية (1987) هدفت لبيان الاثار السلبية الناتجة عن زيادة الحد الأدنى للأجور في الولايات المتحدة الامريكية، وأن الزيادة التي يحققها الحد الأدنى للأجور ليست كبيرة ولا يحقق الهدف الأساسي لها من مساعدة العمال من ذوي الدخل المتدني للخروج من الفقر، أما بالنسبة لأصحاب العمل لديهم عدة خيارات للتعامل مع الحد الادنى للأجور فإما أن يخفضوا من نسبة أرباحهم بالمحافظة على نفس السعر لتعويض ارتفاع الحد الأدنى للأجور أو أن يرفعوا سعر منتجاتهم لتعويض هذا الارتفاع، وهذا يقلل من خلق الطلب الاضافي.

الاستنتاجات حول الدراسات السابقة:

نلاحظ من خلال الدراسات السابقة لسياسة الحد الأدنى للأجور بأن الحد الأدنى للأجور تترك أثر ايجابي على العامل، وتحسن من مستواه المعيشي في الدرجة الأولى، وتعمل على حماية العمال ذوي المهارات المنخفضة من الفقر والاستغلال، وبالتالي تنعكس على الطلب الكلي وتخلق طلب إضافي وتاثيرها على الاستثمار بشكل ايجابي. أما اصحاب العمل لديهم عدة خيارات للتعامل مع الحد الأدنى للأجور فإما أن يخفضوا من نسبة أرباحهم بالمحافظة على نفس السعر لتعويض ارتفاع

الحد الأدنى للأجور أو أن يرفعوا سعر مخرجات الإنتاج لتعويض هذا الارتفاع، وهذا يؤثر سلباً على تنافسية الاقتصاد مما ينعكس على الطلب الكلي ولن تخلق طلب إضافي و يتأثرها على الاستثمار بشكل سلبي.

2-3 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة بأنها وحسب علم الباحثين، من أوائل الدراسات الحديثة التي تقيس أثر الحد الأدنى للأجور على الاستثمار في الأردن، بعد مرور فترة زمنية تستحق التقييم، منذ إقرار الحد الأدنى للأجور وبدء العمل به بالأردن في عام 1999.

3 الاستثمار في الأردن:

يعبر عن الاستثمار بالتكوين الرأسمالي الثابت، ويمثل هذا العنصر من الاستثمار تدفقاً يضاف إلى رصيد رأس المال في المجتمع، وشراء السلع الرأسمالية كألالات والمعدات وهي السلع التي تنتج وتستخدم في إنتاج سلع وخدمات أخرى، إضافة إلى الاستثمار في المباني والعقارات والأجهزة المستخدمة في العمسية الإنتاجية، من هنا جاءت أهمية اعتماد التكوين الرأسمالي الثابت كأحد المؤشرات على مدى نجاح أي اقتصاد في جذب رؤوس الإموال للاستثمار.

الجدول رقم (1) يوضح التوزيع القطاعي للتكوين الرأسمالي الثابت حسب النشاط الاقتصادي، خلال الفترة (1999-2016)، فقد حقق متوسط نموه السنوي حوالي (8.7%)، كما سجل متوسط التكوين الرأسمالي السنوي في القطاع الزراعي (1.3%)، يليه القطاع الإنشاءات إذ بلغ (1.4%)، بينما ارتفع إجمالي التكوين الرأسمالي في القطاع الصناعي بمتوسط نمو سنوي بلغ (18.6%)، فيما ارتفع إجمالي التكوين الرأسمالي في قطاع الخدمات بمعدل نمو سنوي قدره (79.8%) ومن هنا يعتبر الاستثمار في القطاعات الاقتصادية، عامل مهم في إحداث عدم التوازن في توزيع القوى العاملة بين القطاعات؛ وذلك لأن القطاعات التي تنمو بمعدلات مرتفعة لابد أن توظف عمالة أكثر من القطاعات التي تنمو بمعدلات نمو منخفضة.

جدول رقم (1)

التوزيع القطاعي للتكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة (1999-2016) بالمليون دينار*

السنة	التكوين الرأسمالي الاجمالي	القطاع الزراعي		القطاع الصناعي		قطاع الإنشاءات		قطاع الخدمات	
		القيمة	% الاجمالي	القيمة	% الاجمالي	القيمة	% الاجمالي	القيمة	% الاجمالي
1999	1343.5	24.2	1.8	495.5	36.9	9.2	0.7	823.8	61.3
2000	1261.9	33.4	2.6	301.1	23.9	4.7	0.4	927.4	73.5
2001	1226.5	24	2.0	271.5	22.1	9.3	0.8	931	75.9
2002	1277.2	18.8	1.5	288.7	22.6	10.1	0.8	969.7	75.9
2003	1477.4	26.3	1.8	312.3	21.1	13.4	0.9	1138.8	77.1
2004	1988	13.5	0.7	338.5	17.0	17.4	0.9	1636	82.3
2005	2722.6	15.3	0.6	486.7	17.9	11.1	0.4	2220.6	81.6
2006	2702.2	27.7	1.0	417.7	15.5	14.9	0.6	2256.8	83.5
2007	3290.4	20.2	0.6	517.3	15.7	43.7	1.3	2752.9	83.7
2008	4309.2	59	1.4	752.9	17.5	33.7	0.8	3497.3	81.2
2009	4319	50	1.2	580.7	13.4	98	2.3	3688.3	85.4
2010	4540	41	0.9	981.7	21.6	127	2.8	3517.3	77.5
2011	5079	38	0.7	1175.4	23.1	102	2.0	3865.6	76.1
2012	5099	45	0.9	445.4	8.7	98	1.9	4608.6	90.4
2013	4651	54	1.2	757.7	16.3	110	2.4	3839.3	82.5
2014	4953	62	1.3	690.9	13.9	116	2.3	4200.1	84.8
2015	5111	61	1.2	778.1	15.2	102	2.0	4271.9	83.6
2016	4878	100	2.1	829.3	17.0	69	1.4	3948.7	80.9
المعدل	%8.7		1.3		18.6		1.4		79.8

المصدر: * بالأسعار الجارية.

- دائرة الإحصاءات العامة: الحسابات القومية في الأردن لعدة سنوات.
- البنك المركزي الاردني قاعدة البيانات الاحصائية السنوية.
- القطاع الزراعي: يتضمن الزراعة والصيد والحراجة.
- القطاع الصناعي: يتضمن الصناعات التحويلية والتعدين واستغلال المحاجر والماء والكهرباء.
- قطاع الإنشاءات: يتضمن التشييد والبناء.
- قطاع الخدمات: يتضمن التجارة والنقل والمواصلات والخدمات المالية والاجتماعية والدفاع.

4 اثر الحد الأدنى للأجور على الاستثمار:

يبرز أثر الحد الأدنى للأجور أو زيادته أوما ينجم عنه على الاستثمار من الناحية النظرية من ارتفاع في تكاليف عنصر العمل قد يكون عاملاً سلبياً في جذب الاستثمارات، بالإضافة إلى أنه يخفض القدرة التنافسية، وهذا ينعكس بشكل سلبي على الاستثمارات في القطاعات المختلفة. ومن هنا كان لابد من تقييم الأثر الناتج من زيادة الحد الأدنى للأجور على الاستثمار في الأردن من الناحية القياسية.

4-1 التقدير القياسي لأثر الحد الأدنى للأجور على الاستثمار في الأردن:

تم بناء نموذج قياسي يهدف إلى تقدير أثر الحد الأدنى للأجور على الاستثمار، أخذاً بالأعتبار بعض المتغيرات الضابطة مثل سعر الفائدة والذي يمثل عامل أساسي يؤثر على الاستثمار المحلي الخاص، بالاضافة إلى متغير الناتج المحلي الإجمالي كما يلي:

$$Inv_{it} = \beta_0 + \beta_1 MW_{it} + \beta_2 RGDP_{it} + \beta_3 Ir_t + E \qquad (1)$$

حيث أن: i ترمز إلى القطاعات الاقتصادية وتأخذ القيم i=1,2, … 4

t ترمز إلى السنوات وتأخذ القيم t=1,2, … 18

E: الخطأ العشوائي.

إذ تم أخذ الفترة الزمنية ما بين (1999-2016) وبالاعتماد على المسوحات والتقارير السنوية (مسح الاستخدام ومسح العمالة والبطالة والنشرات والتقارير والكتب الإحصائية للبنك المركزي والكتب الاحصائية السنوية)، وتشمل القطاعات (القطاع الصناعي، والقطاع الزراعي، وقطاع الانشاءات، وقطاع الخدمات)، وذلك باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data).

وفيما يلي تعريف لمتغيرات الدراسة:

المتغير التابع:

(Inv): وهو حجم الاستثمار في كل قطاع، ويقاس من خلال نسبة التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي بالمليون دينار في كل قطاع إلى الناتج المحلي الإجمالي بالمليون دينار.

المتغير المستقل:

(MW): هو الحد الأدنى للأجور النسبي، والذي يمثل (Kaitz Index) والذي تم تطبيقه في معظم الدراسات السابقة نسبة إلى العالم كاتز (Kaitz, 1970) ويقاس من خلال الحد الأدنى للأجور إلى متوسط الأجور في كل القطاع.

المتغيرات الضابطة:

(RGDP): وهو الناتج المحلي الإجمالي القطاعي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويتضمن عامل رئيسي يؤثر على الاستثمارات الخارجية، ويقاس من خلال نسبة الإنتاج القائم في كل قطاع إلى الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق الجاري.

(Ir): وهو *سعر الفائدة*، إذ تعتبر عاملاً أساسياً يؤثر على الاستثمار المحلي الخاص، ويقاس باستخدام أسعار الفائدة على القروض.

2-4 اختبار سكون بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Stationary Test):

تم فحص سكون البيانات من خلال إجراء اختبار جذر الوحدة Unit Root Test (Stationary)، وذلك باستخدام اختبار (Levin, Lens & Chu test) لجميع المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وبعد إجراء اختبار (LLC) تبين من خلال النتائج وكما يبين الجدول رقم (2) نتائج اختبار السكون فأن بعض متغيرات النموذج ساكنة في المستوى بدلالة إحصائية عند (5%)، والبعض الآخر غير ساكن بالمستوى، ومن الملاحظ أن بعض المتغيرات التفسيرية غير ساكنة بالمستوى وإنما ساكنة عند الفرق الأول، وبالتالي يمكن لتلك المتغيرات غير الساكنة أن تحقق السكون بعد حساب الفرق الأول لجميع المتغيرات.

الجدول رقم (2)

نتائج اختبار سكون البيانات لنموذج الاستثمار (Stationary Test)

درجة السكون	probability	t-statistic	اختبار درجة السكون	المتغير
Level[1]	0.005*	-3.314	Level I(0)	Inv
	0.000*	-4.528	1st Difference I(1)	
1st Difference[1]	0.118	-1.186	Level I(0)	MW
	0.000*	-5.115	1st Difference I(1)	
1st Difference[1]	0.106	-1.251	Level I(0)	RGDP
	0.000*	-4.414	1st Difference I(1)	
Level[1]	0.083***	-1.388	Level I(0)	Ir
	0.021**	-2.026	1st Difference I(1)	

تشير * و ** و *** إلى مستوى الدلالة الإحصائية عند درجة معنوية 1% و5% و10% على التوالي.

(1)مستقرة مع الحد الثابت إذ يشير الحد الثابت إلى التأثيرات الفردية.

3-4 اختبار الارتباط الخطي (Multicollinearity Test):

يمكن التأكد من عدم وجود ارتباط خطي من خلال تحليل معاملات الارتباط بين المتغيرات التفسيرية، فإذا كان الارتباط بين المتغيرات ضعيف، فهذا يعطي مؤشر على عدم وجود مشكلة ارتباط خطي (Tabachnik and Fidel, 2007) والجدول رقم (3) يبين نتائج اختبار الارتباط الخطي للنموذج.

الجدول رقم (3)

نتائج اختبار الارتباط الخطي (Multicollinearity Test)

الارتباط	MW	RGDP	IR
MW	1 -		
RGDP	-0.048 (0.696)	1 -	
IR	0.136 (0.269)	0.000 (0.996)	1 -

تشير ( ) إلى Probability عند درجة معنوية 5%.

تشير معاملات الارتباط في الجدول رقم (3) إلى عدم وجود علاقة ارتباط قوية بين المتغيرات المستقلة، فالحد الادنى للأجور لا يرتبط بمتغير الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغ معامل الارتباط بين هذين التغيريين (0.048) وكانت (Prob=0.696)، ومتغير سعر الفائدة لا يرتبط بمتغير بالناتج المحلي الاجمالي (Prob=0.996). كما أن معامل الارتباط بين سعر الفائدة والحد الادنى للأجور يساوي (0.136) باحتمالية (0.269). وبهذا تظهر نتائج اختبار الارتباط الخطي المبينة في الجدول رقم (3) عدم وجود ارتباط خطي بين المتغيرات التفسيرية.

4-5 نتائج تقدير أثر الحد الأدنى للأجور على الاستثمار

تم إجراء اختبار هوسمان Housman Test لتحديد أي من نماذج التأثيرات مناسب لتقدير نموذج الدراسة (Random effect, Fixed effect)، بالاعتماد على قيمة احتمالية ومستوى المعنوية Probability الخاصة باختبار chi-square. فإذا كانت قيمة المعنوية Probability أقل من (5%)، يتم استخدام نموذج التأثيرات الثابتة Effect Fixed، أما إذا كانت قيمة المعنوية أكثر من (5%) يتم استخدام التأثيرات العشوائية Random Effect.

والجدول رقم (4) أدناه يبين أن القيم الاحتمالية **Chi-square** للنموذج بلغت (88%)، وكونها أكبر من (5%) تم استخدام نموذج التأثيرات العشوائية Random Effect باعتباره الأنسب لاختبار أثر الحد الأدنى للأجور على الاستثمار.

جدول (4): اختبار Hausman للتأثيرات العشوائيّة

	Housman Test
Probability	0.88
Effects	Random Effects

ومن الجدير بالذكر أنه تم تقدير نموذج التأثيرات العشوائية من خلال منهجية المربعات الصغرى المعممة (Generalized Least Squares (GLS)) في تقدير معلمات النموذج، والتي تعالج قضايا الارتباط الذاتي، وعدم ثبات التباين، وبالتالي لا داعي لفحصها. وكانت نتائج تقدير أثر الحد الأدنى للأجور على الاستثمار كما يبين في الجدول (5) التالي:

الجدول رقم (5)

نتائج تقدير أثر الحد الادنى للأدنى للأجور على الاستثمار

Inv(المتغير التابع الاستثمار)	
Random Effect	Coefficients
1.314 [1.670]	MW

(0.110)	
0.282 [50.805] (0.000)*	RGDP
0.3- [2.424] (0.018)*	Ir
0.17	R^2
0.13	Adj R^2
4.59 (0.000)*	F – Stats.
68	Obs.

تشير [ ] إلى احصائية t

تشير ( ) إلى احصائية P-Value

تشير * و ** إلى مستوى الدلالة الإحصائية عند درجة معنوية 5% و10% على التوالي.

من خلال النتائج في الجدول رقم (5) تبين بأن قيمة (F-Statistic) أن النموذج جيد وذو دلالة إحصائية جيدة، وكما أن قيمة معامل التحديد R^2 تساوي (17%)، وبالتالي يمكن القول إن متغيرات النموذج قادرة على تفسير (17%)، من التغيرات في الاستثمارات، وهذه النسبة تعتبر جيدة ومقبولة في بيانات السلاسل الزمنية المقطعية.

1- أثر الحد الأدنى للأجور على الاستثمار:

إن معلمة (MW) ليست ذات دلالة احصائية، وهذا يؤكد بأن زيادة الحد الأدنى للأجور لا تؤثر على الاستثمار، أي أن الحد الأدنى للأجور حيادياً وليس من محددات الاستثمار، إذ أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحد الأدنى للأجور على حجم الاستثمارات في الأردن.

وبالنسبة للمتغيرات الضابطة، فقد أشارت نتائج التقدير إلى ما يلي:

2- أثر الناتج المحلي الاجمالي على الاستثمار:

إن وجود علاقة طردية بين كل من المتغير التفسيري (RGDP,Inv)، فمعلمة (RGDP) ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (1%)، مما يعني أن زيادة نسبة الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى زيادة نسبة الاستثمارات الخارجية، وبالتالي فإن اتساع حجم الناتج في القطاعات الاقتصادية سيكون عاملاً مشجعاً على الاستثمار، وبالتالي وكما تمت الإشارة إليه سابقاً فإن الزيادة في الإنتاج في القطاعات الاقتصادية تؤدي إلى الزيادة في الطلب على العمالة أو زيادة تشغيل الأيدي العاملة، وهذا قد يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمال وينتج زيادة في الدخل، وبالتالي يرفع مستوى الطلب الكلي، من خلال خلق طلب إضافي، وبالتالي يشجع على زيادة الإنتاج، وزيادة النمو الاقتصادي بالتالي ينعكس على الاستثمار.

3- أثر سعر الفائدة على القروض على الاستثمار:

وأما بالنسبة إلى معلمة (Ir)، فقد كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (1%)، مما يعني أن الزيادة في سعر الفائدة على القروض تؤدي إلى انخفاض نسبة الاستثمار. وبالتالي فإنها تعمل على زيادة تكاليف الإنتاج بالنسبة إلى المستثمر وهذا ينعكس سلباً على تنافسية الإنتاج المحلي، كما يقلل من قدرة الشركات المحلية على التوظيف، وبالتالي يسبب انخفاض التوظيف، وارتفاع مستوى البطالة، وبالتالي تؤثر على الاستثمار بشكل سلبي.

من خلال التحليل السابق يمكن القول بأن الاستثمار يتحدد نتيجة مجموعة من العوامل، منها الناتج المحلي الإجمالي وسعر الفائدة في القطاعات الاقتصادية، في حين أنه لا يوجد أثر ذو أهمية للحد الأدنى للأجور، وإن نتيجة تقييم أثر الحد الأدنى للأجور على الاستثمار في (القطاع الصناعي، والقطاع الزراعي، وقطاع الانشاءات، وقطاع الخدمات) جاءت متوافقة مع فرضية هذه الدراسة (لا يوجد أثر معنوية للحد الأدنى للأجور على مستوى التشغيل)، فلم يكن للحد الأدنى للأجور أثر سلبي ينعكس على تكاليف الإنتاج (تكاليف عنصر العمل) كما لم يكن له أثر ايجابي ينعكس على إنتاجية العامل.

5 النتائج والتوصيات

5-1 النتائج

من خلال التحليل السابق يمكن الاستنتاج بأن الاستثمار في الأردن يتحدد نتيجة مجموعة من العوامل ليس الحد الأدنى للأجور واحداً منها، وبالتالي فإن زيادة مستوى الحد الأدنى للأجور الحالي إلى مستويات أعلى مما هو عليه، ومن الممكن أن يحقق العديد من المزايا والتي من أهمها الزيادة في الإنتاج في القطاعات الاقتصادية والتي تؤدي إلى الزيادة في الطلب على العمالة أو زيادة تشغيل الأيدي العاملة، وهذا قد يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمال، مما ينتج زيادة في الدخل، وبالتالي يرفع مستوى الطلب الكلي، من خلال خلق طلب إضافي، وزيادة النمو الاقتصادي، بالتالي ينعكس على الاستثمار، وهذا يعني بأن رفع الحد الأدنى للأجور يمثل خطوة لإصلاح سوق العمل لدى الأردنيين، وزيادة إقبال الاستثمار به.

إن انعدام الأثر السلبي للحد الأدنى للأجور على الاستثمار في الأردن، جاء نتيجة أن قيمة الحد الأدنى للأجور قليلة بالنسبة إلى متوسط الأجور السائدة في كافة القطاعات، مما يؤكد عدم تأثر التكاليف بفرض الحد الأدنى، بالإضافة إلى قدرة المنتجين والمستثمرين على تمرير ارتفاع التكاليف إلى المستهلكين وانعكاسها على الاسعار.

5-2 التوصيات

1- إعادة النظر الفعلي في الحد الأدنى للأجور لطالما قيمة الحد الأدنى للأجور قليلة بالنسبة إلى متوسط الأجور السائدة في كافة القطاعات، وكونها تحقق العديد من المزايا والتي من أهمها الزيادة في الإنتاج في القطاعات الاقتصادية والتي تؤدي إلى زيادة إنتاجية العمال، مما ينتج زيادة في الدخل، وبالتالي يرفع مستوى الطلب الكلي، وهذا يشجع على زيادة الإنتاج، وزيادة النمو الاقتصادي، بالتالي ينعكس بشكل إيجابي على الاستثمار، وهذا يؤكد بأن رفع الحد الأدنى للأجور يمثل خطوة لإصلاح سوق العمل لدى الأردنيين، وزيادة إقبال الاستثمار به.

2- زيادة الحد الأدنى للأجور لا يؤثر بشكل سلبي على تكاليف عنصر العمل ولا ينعكس على تكاليف الإنتاج، فزيادته لن يؤثر على جذب الاستثمارات، كما لم يكن له أثر ايجابي ينعكس على زيادة التشغيل، لذا فهو يعمل

على حماية العمالة المحلية من منافسة العمالة الوافدة، خاصة العمالة غير المرخصة وفي بعض المهن، والتي تقبل بأجور متدنية، إذ إن الابقاء على حدٍ متدنٍ للأجور سيؤدي إلى رفض أبناء المجتمع العمل في بعض المهن، والأعمال اليدوية ذات الأجور المتدنية، وهذا يؤكد بأن رفع الحد الأدنى للأجور يمثل خطوة لإصلاح سوق العمل لدى الأردنيين، وزيادة إقبالهم على مهن غير مرغوبة.

6 المراجع

6-1 المراجع العربية

- ابوسل، روان (2006)، **أثر الحد الادنى للأجور على القطاع الصناعي**، جامعة اليرموك، رسالة ماجستير.
- البنك المركزي الأردني (2016)، **دائرة الأبحاث، قاعدة البيانات الاحصائية السنوية والتقارير السنوية**.
- دائرة الإحصاءات العامة (1999-2016)، **الحسابات القومية في الأردن**.
- دائرة الإحصاءات العامة (1999-2016)، **النشرة الإحصائية السنوية**.
- طلافحة، حسين (2004)، **الاثار المحتملة لزيادة الحد الادنى للأجور على القطاع الصناعي**، جامعة اليرموك، دراسة اعدت بتكليف من مؤسسة تشجيع الاستثمار.
- فلاح، بلال (2014)، **تقييم الامتثال لنظام الحد الأدنى للأجور في المحافظات الشمالية**، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله، فلسطين.
- قانون العمل الاردني (1996)، **المادة رقم (52) بند (8) لسنة 1996 وتعديلاته**.
- منظمة العمل الدولية (2014)، **الحد الأدنى للأجور "اداة تنموية مقاربة عمالية"**.
- منظمة العمل الدولية (2014)، **تعزيز قدرات المنظمات العمالية الاقتصادية والاجتماعية والقانونية**، الحد الأدنى للأجور أداة تنموية: مقاربة عمالية.

- منظمة العمل العربية (1983)، **الاتفاقيات العربية لمنظمة العمل العربية**.
- منظمة العمل العربية (1983)، **مؤتمر العمل العربي**، الدورة الحادية عشرة، مكتب العمل العربي.

6-2 المراجع الاجنبية

- Boeri, Tito and van ours, Jon (2008), **The economics of imperfect labor markets**, Princeton university, p30-p48.
- Ehrenberg, Ronald and Smith, Robert (2012), **Modern Labor Economics**: **Theory and public policy**, 11ed edition, Cornell University, prentice hall.
- Hatch, John (1998), **The Case Against the Minimum Wage**, poverty assessment by microfinance Institutions: A Review of current practice; finca International project of USAID.
- Institute for government, (2010), **What makes successful policy?**, analysis of political studies association survey, London.
- International labor organization (ILO) (2012), **Giving Globalization a human face**, **General Survey on the fundamental Conventions concerning rights at work in light of the ILO Declaration on Social Justice for a Fair Globalization**.
- International labor organization (ILO), (2006), **Conditions of work and employment program social protection sector**: **minimum wages policy**, information sheet Geneva.
- Kaitz, Hyman (1970), **Experience of the past**: **The National Minimum in Youth**, **Unemployment and Minimum Wages**, Department of labor, Bureau of labor statistics, Washington, USA.

- Kardoosh, Marwan (2001), **Minimum Wages in Jordan social necessity or economic Burden**, Royal Scientific Society (**RSS**) Jordan.
- Liton, M, Akhter, R and Hasan, S (2018), Impact of Minimum Wage on Employment and Exports in Readymade Garments in Bangladesh", **Research on Humanities and social sciences**, Vol 8, No 9.
- Meer, Jonathan and West, Jeremy (2013), **Effects of the Minimum Wage on Employment Dynamics**, Texas A&M University, USA.
- Neumark, David and Wascher, William (2013), Revisiting the Minimum Wage-Employment Debate, **NBER Working Paper** No. 18681.
- Obeng, Samuel Kwabena (2015), An empirical analysis of the relationship between minimum wage, investment and economic growth *in* Ghan*, a.* Published in: **African Journal of Economic Review**, Vol. III, No. Issue. 85-101.
- Sapsford, D. and Tzannatos, Z. (1993), The Economics of the Labour Market and Wage Gains of Minimum-Wage Entrants, **Social Science**, **Macmillan**, London.
- Stewart, Mark (2004), The Employment Effects of the National Minimum Wage, **The Economic Journal**, Vol114.
- Tabachnick, G., and Fidell, S. (2007), **Using multivariate statistics**, 5th ed. Boston, MA: Allyn and Bacon.